اثر الاقتصاد الريعي على التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

أ.م.سهاد احمد رشيد
قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة

مقدمة:

في عام ١٩٧٣م أدّى ارتفاع أسعار النفط في الدول التي تنتجه إلى جذب العديد من العُمال ورجال الأعمال للعمل في القطاع النفطيّ؛ وخصوصاً أنه ساهم في ظهور ريع جديد، فأصبح الريع في العالم العربيّ معتمداً على النفط، بالإضافة إلى تأثير التحويلات الماليّة للمهاجرين في الدول النفطيّة أو غيرها من الدول المتقدمة والتي تُشكّل مصدر ريع مهم للدول العربيّة، كما ساهم الريع النفطيّ بتطوير الريع العقاريّ في المدن الرئيسيّة في العالم العربيّ، بالتزامن مع الزيادة المرتفعة لعدد السُكّان في هذه المُدن ويعد العراق واحداً من أكبر الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط، حيث تصنف ضمن البلدان الريعية التي يشكل المورد النفطي أهمية كبيرة بالنسبة لها، ويساهم الاقتصاد الريعي في توفير إيراداتها بنسبة بلغت ٩٠% من الايرادات العامة للدولة، ويعد الاقتصاد الريعي من الاقتصاديات التي توفر قوة كبيرة للدولة، ويتم تصنيف الدول على أساس نسبة الريع في اقتصادها إلى دول ذات اقتصاد ريعي أكثر من ٩٠% ودول ٥٠% ودول أقل من ٤٠ %. ويمثل العراق واحداً من الدول التي تمتلك نسبة عالية من الاقتصاد الريعي ويندرج ضمن الفئة الاولي من التصنيف.

وما يميز العراق أنه يمثل ثاني خزان نفطي في العالم، الأمر الذي يساعد في توفير فرص هائلة لتحقيق التنمية الشاملة في العراق، حيث تستطيع العراق الاعتماد على ما يعود عليها من الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المادية سواء (الصناعة، أو الزراعة، أو البنى التحتية) والقطاعات غير المادية (ما تقدمه من خدمات). وعلى الجانب الآخر قد يؤدي الريع النفطي إلى التأثير سلبيًا في عملية التنمية الشاملة، حيث

يؤدي الحصول على المورد المالي من النفط بسهولة إلى ضعف العمل التقليدي وتقليل حوافز الروح التجارية، وعدم الانضباط في النفقات الاستهلاكية، الأمر الذي يؤثر على مسار عملية التنمية الشاملة في المجتمع. وعليه سوف نتعرف من خلال هذه الدراسة على مفهوم الاقتصاد الريعي ومظاهرة ودوره في عملية التنمية الشاملة في العراق.

مشكلة البحث:

يعدّ العراق بلد منتج للنفط يصنف ضمن البلدان الريعية التي تعتمد بشكل كبير على المورد النفطي في توفير ايراداتها إذ تتخطى نسبة مساهمة الايرادات النفطية (٩٠%) من الايرادات العامة للدولة ، وما يقرب من (٤٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأن هذه الايرادات لم تستثمر بشكل صحيح من خلال بناء قاعدة متنوعة تدعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام وتحقق تنمية مستدامة تضمن حقوق الاجيال الحالية ومستقبل الاجيال القادمة ، إذ تستعمل النسبة الاكبر من هذا الايرادات في اتجاهات استهلاكية لا تخدم تحقيق تنمية مستدامة منشودة .

بالإضافة إلى أن تراجع الايرادات النفطية أدى إلى انخفاض كبير في النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية منها، مما قد يؤثر بالفعل على عملية التنمية الشاملة التي تنتهجها الإدارة العراقية،

وتعرض الاقتصاد العراقي لتقلبات الاقتصاد الكلي نتيجة الاعتماد الكبير على مصدر واحد. وعليه فلقد كان لتراجع الايرادات النفطية نتيجة جائحة كورونا تأثير واضح على الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠، حيث تقلص بنسبة بلغت (١٥.٧%). الأمر الذي دعى إلى القيام بإجراء هذا البحث للتعرف على مدى تأثير الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط على عمليات التنمية الشاملة في العراق، ومن هنا يثير البحث التساؤل الرئيسي التالي: كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على التنمية الشاملة في دولة العراق؟ وعليه يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية: (ماهية الاقتصاد الريعي؟ ، ما مفهوم، وأبعاد التنمية الشاملة؟ ، كيف يؤثر الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق؟)

اهداف البحث:

يهدف البحث التعرف على الاطار النظري العام للاقتصاد الريعي وتوضيح مفهوم وابعاد التنمية الشاملة وكذلك الكشف عن تأثير الاقتصاد الريعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠).

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد الريعي في توفير الاحتياطات النقدية التي تتطلبها عملية التنمية في الدولة، ويمكن تلخيص أهمية البحث على النحو التالي:

١. توفير المعلومات حول بيان أهمية الاقتصاد الريعي ودورة البارز في توفير الاحتياطات النقدية الضخمة التي تساعد في تدعيم عملية التنمية الشاملة.
٢. انسجام البحث مع رؤية العراق ٢٠٣٠ وتلبية أهداف التنمية الشاملة.
٣. تسليط الضوء على أهمية الإيرادات النفطية في العراق.
٤. تحليل وتقييم الجوانب المختلفة لتأثير الاقتصاد الريعي في التنمية الشاملة في دولة العراق.
٥. تقديم إطار يسمح ببعض المقترحات والتوصيات التي تساعد في تدعيم عمليات التنمية الشاملة في العراق.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها أن الاقتصاد الريعي يؤثر في التنمية الشاملة في العراق للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

منهج البحث:

سوف يقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي لملائمته مع أهداف الدراسة، حيث يقوم المنهج الوصفي التحليلي بوصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع وجمع البيانات والحقائق وتصنيفها وتبويبها؛ بالإضافة إلى تحليلها التحليل الكافي الدقيق المتعمق؛ بل يتضمن أيضا قدرًا من التفسير لهذه النتائج التي تجيب على التساؤلات البحثية التي وضعها الباحث.

هيكلة البحث:

تضمن البحث الحالي بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: الاقتصاد الريعي،(مفهومه، مصادره ،خصائصه)

المبحث الاول:مفهوم الاقتصاد الريعي ومصادره

المبحث الثاني:خصائص الاقتصاد الريعي

الفصل الثاني: التنمية الشاملة.(مفهومها ،اهدافها،ابعادها)

المبحث الاول: مفهوم التنمية والتنمية الشاملة واهدافها.

المبحث الثاني:ابعاد التنمية الشاملة

الفصل الثالث: تأثير الاقتصاد الريعي في التنمية الشاملة في دولة العراق.

المبحث الاول:دور النفط في توجيه الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني:اثر الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية

الفصل الأول: الاقتصاد الريعي،(مفهومه، مصادره خصائصه)

يعد الاقتصاد الريعي واحد من الانماط الاقتصادية التي أصبحت تعتمد عليها الدولة في بيع الثروات الطبيعية مثل النفط، كما أنه يعد مورد هام بالنسبة للدول النفطية ويشكل لها قوة اقتصادية ومالية هائلة، وتتحصل الدولة على عائدات وفيرة من بيع النفط لذلك هو المورد الرئيسي للدول النفطية. (عبد الله،٢٠١٧، ص ٢٧٣).

المبحث الاول:مفهوم الاقتصاد الريعي ومصادره

اولا:مفهوم الاقتصاد الريعي

اتفقت أغلبية الآراء على أن مفهوم الاقتصاد الريعي هو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد من الدخل.

ويعرف كارل ماركس في كتابة رأس المال " الرأسمالية الريعية بأنها "أي ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً" (الجانبي،٢٠١٣، ص ٧).

كما عرفة أدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" أنه شكلاً من أشكال المردود المالي" وفي الاقتصاد الريعي تقوي علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية تسيطر علاقات الانتاج".

ويمثل الريع عند ريكاردو بأنه "الدخل الاضافي من الأراضي الزراعية والتي تمثل ميزة اقتصادية من استخدام نفس وحدة المساحة التي تتجاوز عائد الأرض المستعملة لنفس الغرض"(سعيد، ٢٠١٦).

ويعرف الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي تعتمد الدولة فيه على مصدر واحد للدخل وهو مصدر طبيعياً كما تستحوذ السلطة علية وتمتلك حق توزيعه وبيعه (مشاري، ٢٠١١).

واجمالاً فأن الاقتصاد الريعي هو اعتماد الدولة على مصدر واحد من الدخل وهو الريع والذي يعد في الأساس مصدراً طبيعياً ((الشامي، ٢٠١٩).

وتعبر النظرية الاقتصادية عن مفهوم الريع على أنه " الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسب الخصائص الفنية لهذا المورد" (بشارة، ٢٠١٧).

ويرى الباحثون أن الاقتصاد الريعي هو الاقتصاد الذي يعبر عن الدخل المادي من بيع سلعة غير انتاجية في الأسواق الخارجية كالنفط والذهب والنحاس" وبالنظر إلى الاقتصاد الخليجي يعد اقتصادًا ريعيًا لاعتماده المطلق على النفط الخام وبيعه في الأسواق العالمية للنفط وهو يمثل عائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية وتستعمل هذه العوائد في التشييد والبناء وتوزيع الأجور على العاملين واستيراد كل ما تحتاجه الدولة والذي يجعلها لا تستثمر في قطاعات إنتاجية تنعش اقتصادها وتوفر فرص عمل أكثر (ياسر، ٢٠١٣، ص٤).

ثانيًا: مصادر الاقتصاد الريعي.

بعد التعرف على مفهوم الاقتصاد الريعي يمكن أن نقسم مصادر الاقتصاد الريعي إلى قسمين: (مصادر داخلية ومصادر خارجية)، كما يلي:

١- المصادر الداخلية

يعتمد الريع الداخلي على قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية تشارك العناصر الريعية. فالريع الداخلي عبارة عن الدفوعات التحويلية من القطاعات الإنتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة، وتتمثل المصادر الداخلية للريع في:

***ريع السيادة والخدمات التابعة للدولة**: تتدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي هي التي تحدد بنية النشاط الاقتصادي. والسيادة هنا يمكن أن تنقل إلى الفاعليات الاقتصادية عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة (حافظ،٢٠٠٩، ص ٥١-٥٣).

***المضاربات المالية:** يعتبر الريع هو المحرك الأساسي للمضاربة، فهو يسعي إلى تحقيق الربح السريع دون بذل أي مجهود عقلي او جسدي. ويسهم النظام المالي في ارتفاع المضاربة وأن هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة تعرف بصناديق السيادية حيث تؤمن الدخل للمستقبل من خلال توظيف أموال هذه الصناديق في السندات والأوراق المالية في الأسواق المالية الأجنبية (حافظ، ٢٠٠٩، ص٥١).

*المضاربات العقارية: وهي ريع ينتج عن الإيجار وارتفاع أسعار العقارات (حافظ، ٢٠٠٩، ص٥٣).

*ريع الخدمات: تقسم القطاعات الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام القطاع الأول الزراعة، والثاني الصناعة، والثالث الخدمات. ونتيجة لتطور الاقتصادي وخاصة قطاع الخدمات والتجارة أصبح قطاعاً مستقبلاً يستقل بذاته وتعتمد عليه بعض الدول كمصدر للدخل (إبراهيم، ٢٠١٤، ص٣).

٢-المصادر الخارجية:

يقصد بالريع الخارجي التحويلات التي تأتي من الاقتصاد الخارجي دون وجود قطاعات إنتاجية محلية أخرى تساهم في الاقتصاد. وتتمثل المصادر الخارجية فيما يأتي:

*ريع النفط والغاز: وهو الدخل الذي ينتج من بيع النفط والغاز، إذ يتواجد فارق كبير بين تكلفة استخراج النفط والغاز وبين تكلفة بيعهما.

*ريع المعادن: وهو ريع ينتج من بيع المعادن وهو أقل في حجمه من بيع النفط والغاز وهناك فارق كبير بين ريع النفط والغاز وبين ريع المعادن في الطبيعة الاستخراجية لهما. حيث يتفوق الريع المعدني على سعر المعادن وتكلفة إنتاجها بشكل كبير.

*ريع الممرات وخطوط النقل الاستراتيجية: وهو ريع ينتج عن بعض الممرات والقنوات البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البري والحديدي (إبراهيم،٢٠١٤، ص ٤-٥).

المبحث الثاني:خصائص الاقتصاد الريعي ،والدولة الريعية

تتنوع خصائص الاقتصاد الريعي، وتشتمل على:

١-تسريع وتيرة التنمية.

٢-اعتماد الدول المفرط على عائدات النفط واعتبارها ركيزة ومورد رئيسي للنشاط الاقتصادي.

٣-عدم وجود روابط إنتاجية في ظل سيطرة وهيمنة القطاع النفطي.

٤-الميل إلى الصناعات الثقيلة، والبعد عن الزراعة وقطاعات الانتاج الأخرى.

٥-سيطرة الدولة على عائدات النفط وحرية التصرف بها.

٦-يعتبر الدخل الريعي دخل ثابت وأساسي في الاقتصاد (مورس وآخرون، ٢٠٠٧، ص ١١٨).

تعرف الدولة الريعية على " أنها الدولة التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير العائدات والإيرادات وذلك من أجل توفير خدمات الأمن والادارة".

ومن أهم مؤشرات الدولة الريعية وجود ضعف في هيكل الإنتاج المحلي، وزيادة في معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة إلى فرض الضرائب، واعتماد الدولة على الريع الخارجي واعتباره مصدر أساسي للدخل مع انخفاض المساهمة المجتمعية في تكوينه. وأهمية الصادرات الريعية من النفط والتي تمثل ٨٠% من اجمالي الصادرات (الشمري،٢٠١٣، ص ٧). **وهناك مجموعة من الخصائص تتميز بها الدولة الريعية في الوطن العربي منها:**

- يأتي الريع من الخارج ولا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع انتاجي قوي.
- قلة الايدي العاملة التي تشارك في الريع.
- الدولة هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي (الجانبي، ٢٠١٣، ص ٩).

اما العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية فتوجد اوجه للتشابه والاختلاف بينهما وسيتم عرضها في عدد من النقاط:

اولا- أوجه التشابه

1-توجد علاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تتحدد على أساس مصدر الريع الخارجي ما إذا كان يشكل نسبة كبيرة من الدخل المتحقق للدولة وإذا كان يسهم بشكل كبير في الحياة الاقتصادية وبهذا فأن الريع الخارجي يصف الدولة الريعية والاقتصاد الريعي معاً.

٢-كما أن الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي فهو يشكل مصدر مهم لها ويولد دولة ريعية تستحوذ على العوائد الريعية.

ثانيا- اوجه الاختلاف

١-يساهم الاقتصاد الريعي في توليد دخل هائل للدولة بينما الدولة الريعية تساهم بنسبة أقل.

٢-توزع عوائد الدخل الريعي على المساهمين في تحصيله الاقتصاد الريعي في حين تعود عوائد الدخل الريعي للحكومة في الدولة الريعية.

٣-تتحكم الدولة الريعية في إنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي وذلك على الأنشطة المختلفة ولكن يختلف ذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي.

٤-الدولة الريعية هي في الأساس وليدة الاقتصاد الريعي بينما الاقتصاد الريعي ليس بضرورة أن يولد دولة ريعية حيث لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي.

٥-يمكن أن نميز بين الدولة الريعية والاقتصاد الريعي على أن الدولة الريعية هي الدولة التي يشكل فيها الريع الخارجي نسبة كبيرة من الدخل ويشتغل فيها فئة قليلة من السكان وتكون الحكومة فيها هي التي تتحكم في توزيع الدخل الريعي وإنفاقه على أفراد المجتمع. أما الاقتصاد الريعي هو عبارة عن اقتصاد تداولي وليس اقتصاد إنتاجي ولهذا تعد الدولة الريعية نظام فرعي متصل بالاقتصاد الريعي (فاتح،٢٠١٢، ص ٧).

الفصل الثاني: التنمية الشاملة.(مفهومها ،اهدافها،ابعادها)

تمثل التنمية عملية تغيير لها اتجاهات مترابطة تتم من خلال تدخل الانسان ويكون الهدف منها هو تطور المجتمع بجميع محاوره ويشمل البشر والهيئات العامة وكل هياكل الدولة، ويساعد هذا التطور في تحقيق التقدم والازدهار في المجتمع. ولا تقتصر التنمية على المجال الاقتصادي فقط وإنما هي تنمية حضارية شاملة كل المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية (أمال توهامي، ٢٠١٧، ص ٢٩٩- ٣١٠).

المبحث الاول مفهوم التنمية والتنمية الشاملة واهدافها:

اولا:مفهوم التنمية والتنمية الشاملة

ظهر مفهوم التنمية على أنها عملية محكمة الأبعاد ومدروسة جيداً من أجل تحقيق التغير في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمجتمع. والهدف الأسمى من هذا التغيير هو تحسين الإنتاج وتغطية احتياجات السكان الأساسية والتقدم بالمجتمع نحو الأفضل ورفع مستوي المعيشة. ولا يتم هذا التطور إلا من خلال الانسان فهي في الأساس عملية تنمية مجتمعية وتتحقق من خلالها التنمية بمفهومها الشامل من زيادة في الدخل القومي وتحقيق العدالة في المجتمع وتوفير احتياجات الافراد من مأكل ومشرب ومسكن وأن يسود الأمن كل أرجاء المجتمع (الضلاعين وآخرون: ٢٠١٥، ١٠٥- ١٠٦).

بدأ مفهوم التنمية في الانتشار منذ منتصف القرن العشرين، تحديداً منذ الحرب العالمية الثانية. وكانت في البداية عبارة عن عملية تهدف للتنمية الاقتصادية وتحسين

مستوي المعيشة، وتلبية احتياجات الفرد. الي أن ظهرت مرحلة جديدة ليضاف الي مفهوم التنمية مصطلح آخر وهو (الشمول). فعرفت بمفهوم (التنمية الشاملة) والمقصود بها أنها تشمل كل أبعاد الحياة الانسانية والمجتمعية في كافة المجالات. بعدها ظهر مفهوم التنمية المستقلة ولم يكن هذا هو المفهوم الأخير للتنمية وانتشر مفهوم التنمية المستدامة لتشمل ما غاب عن التنمية في المراحل السابقة من علامات واتجاهات الفكر الحديث لفلسفة العلوم الاجتماعية حتى يتحقق أكبر قدر من الاستفادة. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية على أنها تلك العملية المركبة من العديد من الإجراءات المخطط لها بدقة وعن قصد التي يصنعها المجتمع لينتقل من مرحلة التأخر الي التقدم والرقي والمستدام (الحسنات، ٢٠١١: ١٣٠- ١٣٦).

تعتبر التنمية الشاملة واحدة من أهم أنواع التنمية فيما ورد، وتهدف الي توفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وتخطي مستوي الجهل والفقر، فنجد أن هناك تأثير ملحوظ بشكل تدريجي من التغيرات البيئية على عمليات التنمية (Hajimirrahimi, et all., 2017).

وعرفت التنمية الشاملة بأنها مرحلة تطور تاريخية متعددة الابعاد، لتضم كل منظمات الدولة في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع. ويتم هذا التغير في سياق المنظمات السياسية ليلقي استحسان من الجميع ويسمح بدوام التنمية، فهي عملية تطور شاملة أو عملية فردية مستمرة ذات طابع مختلف تعمل على تطور حال الانسان، وتلبي احتياجاته وتحقق له الاستقرار (هاجر، ٢٠١٦).

ثانيًا: أهداف التنمية الشاملة:

كما ذكرنا أنها تشمل كافة المجالات، فنجد على سبيل المثال من الناحية السياسية تقوم التنمية الشاملة بتدعيم هيكل الدولة والحفاظ على استقلاليته من خلال التصدي للتحديات (الداخلية والخارجية)؛ وفي المجال الاجتماعي، تعمل على زيادة الوعي لدي المواطنين، وتحسين ثقافاتهم، عن طريق الاهتمام بالعلم والعلماء وزيادة المعرفة والاهتمام أيضا بأصحاب المهارات المتميزة، بالقيام بتدريبهم وتطوير تلك المهارات، وتأهيل قدراتهم للوصول نحو التقدم والازدهار، أما في القطاع الاقتصادي، يظهر مجهودات التنمية في هذا القطاع من خلال زيادة وتحسين الإنتاج، ورفع مستوي المعيشة لكل أفراد المجتمع، من خلال توسيع حجم الاستثمار، وإتاحة فرص العمل للجميع (ACSC, 2016). ومن أهم الأهداف التي تعمل التنمية الشاملة على تحقيقها ما يلي:

اولا:في المجال السياسي:

تعمل التنمية في المجال السياسي على تقوية وتدعيم هيكل الدولة لتكون ذات سيادة،وانشاء مجتمع مدني متحضر، تسود فيه الحرية ويتمتعون فيه الافراد بممارسة

أنشطتهم الخاصة والعامة,وعمل ترابط بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بتطوير فكرة المشاركة الجدية، فالدولة تصدر القوانين التي تدعم تلك المنظمات، ومن ناحية أخري تقوم المنظمات بوضع الرؤى المدروسة، والتي تعمل بشكل فعال على مساعدة الدولة في صنع القرار.

ثانيا: في المجال الاجتماعي:

تعمل التنمية في المجال الاجتماعي على تطوير مستوي التعليم، والاهتمام بالعلماء، وتحسين الرعاية الصحية لأفراد المجتمع، وتنمية ثقافة حب الوطن والانتماء، وغرس قيم الاتقان في العمل،والاهتمام بالمؤهلات العليا من الموارد البشرية بشكل عام، والمؤهلات الوسطى والدنيا بشكل خاص،وايضاًمشاركة المرأة في كافة نواحي الحياة العامة.

ثالثا: في المجال الاقتصادي: تعمل التنمية في المجال الاقتصادي على زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية التي تؤدي الي تحقيق القيمة المضافة ودعم الموارد والمخزون المحلي وزيادة الاعتماد عليه كمصدر للاستثمار وتطوير النشاط المحلي والبحث عن أفكار جديدة، والاهتمام بالتكنولوجيا، واستخدامها، وكذلك توسيع مجال العمل، وإتاحة كل الفرص لأفراد المجتمع وتنويع مجالات العمل مما يقلل من البطالة، وسد الفجوة بين توزيع الدخل والثروة بين الافراد.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية الشاملة:

أوضح عدد من الباحثين أن أبعاد التنمية الشاملة تشمل ثلاث أبعاد منها (البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد السياسي والاجتماعي) (Nguyen, *et al.*, 2018, 1)، (Adeoye, 2017, 4)، (Fulekar, *et al.*, 2014, 3). وسوف نوضحها في النقاط التالية:

١. **البعد الاقتصادي:** يتمثل البعد الاقتصادي في اتجاهين هما (كيفية توفير الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي لأفراد المجتمع)، وهناك مقولة خاصة بذلك البعد وهي "استعمال الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل" وتعني أنه يجب على الأنظمة الاقتصادية أن تتم اداراتها بتدبير بحيث تكفينا للعيش على أرباح مواردنا، والاحتفاظ بالمخزون المادي، والعمل على تجسيده. وهناك علاقة طردية بين التنمية الشاملة وتحقق استقرار الاقتصاد، فعندما لا يؤثر الاقتصاد سلباً على التنمية الشاملة للمجتمعات الطبيعية والبشرية والاجتماعية يحدث الاستقرار الاقتصادي (Chelan, *et al.*, 2018, 113).
٢. **البعد الاجتماعي:** يعتبر المجتمع هو الجزء الرئيسي في التنمية الشاملة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فقضايا المجتمع تخص الكثير من العناصر

المختلفة فتعمل على تحسين الخصائص الاجتماعية بشكل دائم. والاتجاه الحالي في التنمية الشاملة يركز على البعد الاجتماعي تحديداً لمحاولة تقليص الضرر البيئي الناتج عن نشاطات المعيشة وتعويض بعض فقراء المجتمعات في العالم. ويتضح لنا أن البعد الاجتماعي له علاقة بالجانب الإنساني للتنمية الشاملة ويحل المشاكل الخاصة بجودة المعيشة ويوجه صناع القرار لإعادة النظر في النتائج التي تعود على المجتمع من قراراتهم المحتملة (Hussain, *et al.*, 2018, 1).

٣. **البعد البيئي**: دور التنمية الشاملة هنا تتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتجنب استنزافها بشكل زائد أياً كان نوع الموارد (متجددة وغير متجددة)، يتحقق النظام البيئي بالقدرة على التفاهم والعيش وفقاً للحدود المادية والنظامية الموجودة، حتى نحافظ على بقاء قدرته في سد احتياجات الافراد في الوقت الحالي والمستقبل يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة بناء جودة البيئة ودعم الحياة البشرية ومساعدة الجميع على العيش بصورة جيدة على المدى البعيد (Bibri, 2018, 41)، (على، ٢٠١٥، ١٢٤).

الفصل الثالث: تأثير الاقتصاد الريعي في عملية التنمية الشاملة في دولة العراق.

يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي، يعتمد بشكل مطلق على الريع النفطي، نظراُ لقلة الأنشطة التي تسهم في الايرادات العامة للدولة، كما أن هذا الاعتماد على الريع الخارجي جعل الدولة تنظر للريع الخارجي كهبة مستمرة ومكتسبة تحصل عليها من بيع النفط في الاسواق الخارجية، وأنه لا ينشأ من العمليات الانتاجية الداخلية للدولة، ولقد مر الاقتصاد العراقي بالعديد من التحولات التي أثرت على قوته، وفيما يلي المراحل التي مر بها الاقتصاد العراقي:

١- الاقتصاد الزراعي: الذي بدء تأسيسه من خمسينات القرن الماضي.

٢- الاقتصاد النفطي: الذي بدء من خمسينات القرن الماضي حتى نهاية سبعينات القرن الماضي.

٣- اقتصاد الحرب: والذي بدء الثمانينات وحتى سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣.

٤- الاقتصاد الريعي: والذي بدء بعد عام ٢٠٠٣ وحتى وقتنا هذا وقد نتج عنه الدولة الريعية.

ومع استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الريعي والتي تفسر بدورها حاجة الدولة إلى الدور المركزي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. **ومن أبرز سمات الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي ما يلي:**

١-سيطرة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلى والإجمالي.

٢-ارتفاع معدلات الإنفاق الحكومي دون الحاجة إلى فرض الضرائب.

٣-ارتفاع نسبة الصادرات النفطية في العراق لتصل إلى أكثر من ٩٥% من إجمالي الصادرات.

٤-ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية لتصل إلى ٨٥% من إيرادات الموازنة العامة.

٥-الاعتماد على الاستيراد نتيجة نقص القدرات الانتاجية السلعية (الشمري، ٢٠١٠).

الأمر الذي جعل العراق تعتمد على الريع النفطي بشكل كلي واعتباره مورد رئيسي، مما أدى إلى ضعف اعتماد الدولة على الموارد الأخرى والمجتمع والأفراد، كما أصبح هناك حلقة مفرغة بين اعتماد الدولة على النفط واعتماد المواطنين الكبير على الدولة (على، ٢٠١٩).

المبحث الاول :دور النفط في توجيه الاقتصاد العراقي:

تعتمد العراق اعتماداً كليًا على النفط باعتباره سلعة استراتيجية هامة تمثل مورد أساسي للدولة وسوف نتعرف على دوره على النحو الآتي:

١- الاحتياطي النفطي للعراق:

ويقصد به الاحتياطيات النفطية التي تدل على المعطيات البيولوجية المتوفرة خلال وقت معين والتأكد من امكانية استخراجها في الظروف الاقتصادية في هذا الوقت. وتشير الدراسات الجيولوجية أن العراق يمتلك ٥٣٠ تركيباً جيولوجياً، وهذا يعني أن العراق يمتلك كميات هائلة من النفط، أن العراق في٢٠١٠ تمتلك (١٤٣.١) مليار برميلاً بينما في عام ٢٠٢٠ بلغت (١٤٥) مليار برميلا في عام ٢٠٢٠م. حيث يتضح من خلال هذا الجدول الاحتياطي متقارب خلال العشر سنوات الماضية حيث كان ادنى مستوى للاحتياطي هو في عام ٢٠١٢ (١٤٠,٣)واعلى مستوى للاحتياطي في عام ٢٠١٦ (١٥٣) وهذا ان دل على شي فهو وجود احتياطي جيد لدى العراق وكماهو موضح في الجدول التالي

جدول رقم(١)

الاحتياطيات النفطية للعراق(٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	احتياطي العراق من النفط (مليار برميل)
٢٠١٠	١٤٣.١
٢٠١١	١٤١.٣
٢٠١٢	١٤٠.٣
٢٠١٣	١٤٤.٢
٢٠١٤	١٤٣
٢٠١٥	١٤٢.٥
٢٠١٦	١٥٣
٢٠١٧	١٤٧.٢
٢٠١٨	١٤٥
٢٠١٩	١٤٧
٢٠٢٠	١٤٥

P22:2016- Vienna2009/ Annual Statistical Bulletin:OPEC

GFE: https://www.globalfirepower.com/

٢- **الإنتاج النفطي:** إنتاج النفط في العراق في تزايد واضح منذ عام ٢٠١٠ حيث بلغ أنتاج النفط (٢٣٥٨) ألف برميل في اليوم وفي عام ٢٠١٣ ارتفع ليصل إلى (٢٩٧٩) ألف برميل في اليوم وهذا يشير إلى أن العراق دولة ناجحة في زيادة الانتاج النفطي بشكل مستمر على الرغم من تعرض هذا القطاع إلى مشاكل وارتفاع اسعار نتيجة للحروب المتكررة والحصار الاقتصادي المفروض على العراق (عبد الله، ٢٠١٧). ولقد أشار تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن العراق ارتفع انتاجه النفطي إلى ٤١٠٠ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢١ (شفق نيوز، ٢٠٢١). والجدول التالي يوضح انتاج النفط الخام وتصديره وإيراداته ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية وأهميته النسبية بالنسبة لأوبك والعالم للمدة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

جدول رقم (٢)

انتاج وتصدير النفط وايراداته ونسبة مساهمة هذه الايرادات والاهمية النسبية بالنسبة لاوبك

السنوات	انتاج النفط م.ب.ي	صادرات النفط الخام م.ب.ي	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات الكلية(مليون دينار)	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية %	نسبة الإنتاج العراقي إلى أوبك %	نسبة الإنتاج العراقي إلى العالم %
٢٠١٠	٢.٣٥	١.٨٤٥	66819670	70178223	٩٥.١	٨.٠٦	٣.٣٧
٢٠١١	٢.٥٥	٢.١٦٥	98094444	103989089	٩٤.٣	٨.٨٠	٣.٣٨
٢٠١٢	٢.٩٤	٢.٤٢٣	116160781	119817224	٩٦.٩	٩.٠٨	٤.٠٤
٢٠١٣	٢.٩٧	٢.٣٨٩	109650692	113840076	٩٦.٣	٩.٣٤	٤.٠٩
٢٠١٤	٣.٤٥	٢.٥١٥	98511504	١٠٥٥٥٣٨٥٠	٩٣.٣	١٠.٧٠	٤.٦٠
٢٠١٥	٣.٥٠	٣.٠٠٤	51312600	٥٧٢١٥٣١٥	٨٩.٦	١٠.٨٩	٤.٦٦
٢٠١٦	٤.١٦	٣.٣٠٢	4426706	5440927	٨١.٣	-	-
٢٠١٧	٤.٤٦	٣.٢٥٠	65071900	79011421	٨٢.٣	-	-
٢٠١٨	٤.٤٥	٣.٩٠٠	95619820	106569833	٨٩.٧	-	-
٢٠١٩	٤.٦٧	٣.٤٧	٨٢٥٢٩٠٩٧	٩٣٥٤٣٧٨١	٨٨.٢	-	-
٢٠٢٠	٤.٠٤		58227094	67425220	86.4	-	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

2016- Vienna2009/ Annual Statistical Bulletin:OPEC

البنك المركزي، البيانات الإحصائية CBLESDkالتقرير الاقتصادي للسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٧.

احصائيات البنك الدولي ٢٠٢٢

ومن الجدول السابق يتضح أن العراق بلد يعتمد بشكل شبه كلي على الريع النفطي، مما جعل عملية التنمية الشاملة تتوقف على الدخل العائد من الريع النفطي، الأمر الذي يجعلها تتأثر بتقلبات إنتاج النفط وأسعاره، بالإضافة إلى أن توفر المال بالطرق السهلة من خلال النفط قد يؤثر على الخطط والاستراتيجيات التنموية للدولة، وسوف نتناول الكيفية التي يؤثر بها الاقتصاد الريعي على أبعاد التنمية الشاملة في العراق.

المبحث الثاني :آثار الاقتصاد الريعي على التنمية الاقتصادية:

يُعد العراق واحداً من أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم، فعلى مدار العِقد الماضي شكلت عائدات النفط أكثر من ٩٩% من صادراته، و٨٥% من موازنته الحكومية، و٤٢% من إجمالي ناتجه المحلي. ومن شأن هذا الاعتماد المفرط على النفط أن يعرّض البلاد لتقلبات الاقتصاد الكلي، في حين تقيد أوجه الجمود في الموازنة حيز الإنفاق المتاح في المالية العامة، كما تحد من أي فرصة لوضع سياسات لمواجهة التقلبات الدورية، وهذه العوائد تمثل عوائد خارجية ريعية وليست إنتاجية، الأمر الذي ترتب عليه انتاج حكومة كبيرة بنفقات ضخمة ليدها قدرات مالية غير قائمة على جباية الضرائب، وأدى كون الدولة هي المسيطرة على توزيع الامتيازات والمشاريع إلى اقتصار الاستفادة منها للنخبة الحاكمة والمولية للدولية. كما أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى ارتفاع العائدات النفطية للعراق، الأمر الذي أوقعها في المشاكل التالية:

فقدان مرونة الإنتاج: أدى ارتفاع الإيرادات النفطية في العراق إلى ارتفاع حجم النفقات الحكومية في الموازنة العامة على الانفاق العام الجاري والاستثماري، الأمر الذي أدى إلى الارتفاع الكبير في الميل الحدي للاستهلاك دون وجود ارتفاع في مستويات الإنتاج لتلبية الاحتياجات المتزايدة للأفراد والحكومات.

زيادة حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي: تكمن هذه المشكلة في كون الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي الذي يشكل القطاع الأوحد الذي يقود الاقتصاد، وتراجعت الحصص الخاصة بالقطاعات الأخرى كالزراعة أو الصناعة، الأمر الذي خلق حالة من الدورة السريعة في الأسواق المحلية لم تستطيع القطاعات الإنتاجية مجاراتها من حيث الإنتاج والتشغيل، بالإضافة إلى قيام العديد من المشاريع التي لا تتمتع بكفاءة اقتصادية عالية ولم تقدم منفعة حقيقية للاقتصاد مقارنة بحجم المبالغ التي صرفت عليها (عبدالله٢٠١٧،ص٢٩١-٢٩٢)ارتفاع نسبة النفقات التشغيلية في الموازنة العامة: يرافق ذلك قلة في النفقات الاستثمارية، ونتيجة للضعف في الإنتاج

المحلي وعدم قدرته على الوفاء بالطلب الاستهلاكي المتزايد أصبح هناك اتجاه نحو الاستيراد من الخارج تلبية لمتطلبات الاستهلاك المحلي، الأمر الذي أدى إلى شحة الموجودات في العملات الصعبة وبالتالي ظهور العجز الدائم في موازين المدفوعات (مهدي، ٢٠١٥، ص١١٣-١١٤).

وهناك آثار للاقتصاد الريعي على التنمية السياسية،فقد تزامن ظهور النفط مع تكوين الدولة في العراق، حيث احتكرت النخبة الحاكمة السيطرة على النفط بهدف احتكار كلاً من الثروة والحكم، ولقد تراكمت الإيرادات النفطية في العراق منذ الخمسينات وحتى وقتنا الحالي، ولكن زامن هذا سوء استخدام هذه الإيرادات، مما أضعف قوة الدولة أمام شعبها بسبب لإدراك غير الكافي للمشكلات الاقتصادي التي يواجها العراق نتيجة للسياسات الخاطئة المتبعة في العراق، ويمكن ملاحظة مظاهر الاقتصاد السياسي للدولة من خلال الفشل الحكومي في توفير البنية التحتية الأساسية والحاجات والخدمات الضرورية للمواطنين، بالإضافة إلى تباين حدة التباين في دخول المواطنين وتراكم الثروات بين القلة الثرية المنتفعة من الحرب والاحتلال والسياسيين البارزين (البصام وفوزي، ٢٠١٣).

كما أثرت الإيرادات النفطية على تزايد مركزية الدولة وتدخلها في تمويل وانشاء كافة المشاريع الاقتصادية بمجملها، أيضًا سيطرة الأسرة الحاكمة على المؤسسات الاقتصادية وإعطاء أهمية استثنائية لأجهزة الرقابة والقمع السياسي، مما أدى إلى تحول العراق إلى بلد تسلطية شمولية تعمل على اختراق النظام الاقتصادي الوطني وإلحاقه بالدولة عن طريق التوسع في القطاع العام والهيمنة البيروقراطية الكاملة، وأدت الهيمنة المركبة للدولة الريعية إلى استقطاب العديد موظفي الدولة وازدياد أعداد المنخرطين في المؤسسة العسكرية وبالتالي التأثير في العملية الانتخابية، كما أدت إلى تفكك كافة أشكال التلاحم بين المجتمع والدولة، الأمر الذي أدى إلى تراجع هيبة الدولة (عبد الله، ٢٠١٧، ص٢٨٩).

كما أدى الاعتماد على الريع النفطي إلى تراجع الديموقراطية تدعيم البيروقراطية وتغليب المنهج السياسي ذو الطابع الأمني على حساب المنهج الإداري ذو الطابع الفني، حيث تزايد الاهتمام بالوزارات القائمة دون الاهتمام بالهيئات المتخصصة كالسياحة والرياضة والباب وغيرهم، الأمر الذي ترتب عليه استنزاف الكثير من الموارد المالية (ياسر، ٢٠١٣).

اما بالنسبة لاثار الاقتصاد الريعي على التنمية الاجتماعية،فقد أدى الاقتصاد الريعي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية وظهور الفرز الطبقي وتعظيم التهميش الاجتماعي، كما أدى إلى انحسار الطبقة الوسطى التي يقع على عاتقها النهوض بالمجتمع ودعم عملية التنمية الشاملة، ولقد برز عن النمط الريعي وسوء استخدامه مشكلة خطيرة لا يمكن تجاهلها بأي حال من الأحوال والتي تتمثل في مشكلة الفقر وارتفاع مستوياته، بالإضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة التي ظهرت نتيجة انخفاض الاستمارات في

القطاعات الصناعية والزراعية، تلك المشكلة التي تعتبر من أهم الأسباب للمشاكل الاجتماعية الأخرى، وحتى عام ٢٠٢١، كان معدل البطالة في العراق الذي يبلغ تعداد سكانه ٤٠.٢ مليون نسمة أعلى بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن مستواه المسجل قبل تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) حيث بلغ ١٢.٧%. ولا يزال معدل البطالة مرتفعاً بين النازحين والعائدين والنساء الباحثات عن عمل، وأيضاً بين أصحاب الأعمال الحرة والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي فيما قبل الجائحة (البنك الدولي، ٢٠٢٢).

ولقد أشار تقرير التنمية البشرية للعراق لعام ٢٠١٤ إلى تناسب معدلات البطالة طرديا إذ تتزايد في فئات الحاصلين على درجة التعليم الجامعي، حيث شكل العاطلين عن العمل من فئة الحاملين لشهادة الابتدائية نسبة (١٥.٤%) من مجموعة العاطلين عن العمل في العراق، في حين أن نسبة العاطلين عن العمل ممن هم حاملون للشهادات الجامعية نسبة (٣١.٦%)، كما تتباين النسبة بين بين الذكور والإناث، والحضر عن الريف، وأشار تقرير البنك الدولي أن نسبة البطالة بغلت ١٤.٢ من إجمالي القوى العاملة في العراق عام ٢٠٢٢، كما يؤدي الاقتصاد الريعي إلى ضعف الإرادة والمبادرة الوطنية من قبل المواطنين، حيث يصبح المواطن اتكالياً ينتظر العائد من النفط أكثر من الاتجاه نحو الإنتاج أو الإبداع (عبد الله، ٢٠١٧، ص ٢٩٣-٢٩٤).

الاستنتاجات

١. غياب السياسات العراقية التخطيطية الواضحة لمجموعة الاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية المتاحة في الدولة.
٢. تتوقف التنمية الشاملة في العراق على انطلاق التنمية البشرية على المدى الصحي والتعليمي والثقافي وغيرهم.
٣. انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بالإضافة إلى عدم وجود صناعات تحويلية وتأخر وضعف الصناعات الزراعية .
٤. انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.
٥. هناك حاجه لبذل المزيد من الجهود التنظيرية ووضع الرؤى المستقبلية والاحصائية حتى تتحقق التنمية الشاملة، والثقافة التنموية المستدامة.
٦. يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية كمصدر أوحد للدخل، حيث تمثل الإيرادات النفطية نسبة ٩٠% من الإيرادات العامة للدولة.

التوصيات:

بناء على ما توصل إليه البحث من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية لتخفيف حدة الفقر وزيادة دخل الفرد وتعزيز دور المرأة.
٢. السعي نحو انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والسير بخطوات جادة نحو تنويعه.
٣. زيادة الدعم الفني والمالي للسلطة الوطنية لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع.
٤. ضرورة العمل على بناء القدرات ودعم الشباب واعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب المناسب والإدارة السليمة للموارد البشرية.

المراجع:

أولاً: المصادر العربية.

١. أعياد عبد الله، (٢٠١٧). الاقتصاد الريعي وأثره في بناء قوة الدولة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، ع٥٦.
٢. بشارة، أحمد (٢٠١٧). ماذا يعني الاقتصاد الريعي.
٣. البصام، سهام حسين؛ فوزي، سميرة (٢٠١٣). مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل غير النفطية د راسة تحليلية، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد (٣٦).
٤. البنك الدولي (٢٠٢٢). العراق عرض عام، متاح على:
https://www.albankaldawli.orq
٥. البنك المركزي، البيانات الإحصائية CBLESDkالتقرير الاقتصادي للسنوات ٢٠١٦، ٢٠١٧، 2018، ٢٠١٩، ٢٠٢٠
٦. توهامي، أمال (٢٠١٧). الإعلام الصحي والتنمية الشاملة **:**قراءة في المفهوم وتحديات العلاقة**.** مجلة العلوم الإنسانية، ع**47** ،310 – 299 .
٧. الجنابي، دنان (٢٠١٣). الدولة الريعية والدكتاتورية، دراسات العربية، بغداد، ط١.
٨. حافظ، زياد (٢٠١٣). البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٩. الحسنات، فاروق خالد (٢٠١١). الإعلام والتنمية المعاصرة، الأردن، عمان دار أسامة للنشر والتوزيع، ط ٠١.
١٠. سعيد، تحسين (٢٠١٦) مساهمة الاقتصاد الريعي في تعويق الحكم الرشيد، بحث مقدم إلى مؤتمر الدور الثالث جامعة التنمية البشرية، سليمانية**.**
١١. سعيد، تحسين (٢٠١٦). نظرية أمارت ياسين في العدالة ونتائج تطبيقها على التشريعات المالية العراقية الفيدرالية، منشورات جامعة التنمية البشرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦**.**
١٢. الشامي، لبنان هاتف (٢٠١٩). واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، جامعة النهرين، بغداد، العراق.
١٣. شفق نيوز (٢٠٢١). العراق بين أكبر ٥ منتجين للنفط عام ٢٠٢٠، متاح على **https://shafaq.com**
١٤. الشمري، مايح (٢٠١٨). الواقع الريعي وأثاره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، ع٢٣.

١٥. الضلاعين، علي فلاح؛ وآخرون (٢٠١٥). الإعلام التنموي والبيئي، الأردن، عمان، دار الإعصار العلمي، ط ٠١.
١٦. على، امنه حسين صبري (٢٠١٥). الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة- طرق قياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية، العدد (٣٢)، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
١٧. على، فلاح (٢٠١٩). هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنويه، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ٤٢، ع٤٨٤.
١٨. غسان إبراهيم، (٢٠١٤). الابعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سوريا، جامعة دمشق، كلية الاقتصادhttp://www.localmoxie.com نص منشور على موقع ،
١٩. فاتح، خاير (٢٠١٢). أثر المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٢، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير .
٢٠. كنعان عبد الله، (٢٠١٧). أثر الاقتصاد الريعي على النظام الاقتصادي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، ال عدد٣.
٢١. مهدي، حيدر كاظم (٢٠١٥). انخفاض أسعار النفط والإجراءات اللازمة لتقليل تأثيرها على الموازنة العامة في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، ع١.
٢٢. هاجر، ٢٠١٦، مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها، متوفر على الإنترنت : http://www.almrsal.com
٢٣. ياسر، صباح (٢٠١٣). النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، الناشر مؤسسة فريدريش، بغداد.

ثانيًا: المصادر الأجنبية.

1. ACSC (2016). "The Roles of Civil Society in Localizing the Sustainable Development Goals", available at: http://www.acordinternational.org
2. Adeoye, Dyirkansola Olamide (2017). A Conceptual Model for Environmental Sustainability: A Case Study of Two Small Counties in Texas Eagle Ford Shale Region, Master Theses, The University of Texas at San Antonio.

3. Bibri, Simon Elias (2018). A Foundational Framework for Smart Sustainable City Development: Theoretical, Disciplinary, and Discursive Dimensions and Their Synergies, Sustainable Cities and Society.
4. Chelan, Morteza Mofidi and Alijanpour, Ahmad and Barani, Hossein and Motamedi, Javad and Azadi, Hossein and Passel, Steven Van (2018). Economic sustainability assessment in semi-steppe rangelands, Science of the Total Management.
5. Fulekar, M.H. and Pathak, Bhawana and Kale, R.K (2014). Environment and Sustainable Development, Springer India.
6. Hussain, Matloub and Ajmal, Mian M. and Gunasekaran, Angappa and Khan, Mehmood (2018). Exploration of Social Sustainability in Healthcare Supply Chain, Journal of Cleaner Production, Vol. 18.
7. OPEC: Annual Statistical Bulletin/ Vienna2009-2016
8. Seyed Davood Hajimirrahimi, Elham Esfahani, Veronique Van Acker and Frank Witlox (2017) "Rural Second Homes and Their Impacts on Rural Development: A Case Study in East Iran", Sustainability 2017, 9, 531; doi:10.3390/su9040531, available at: www.mdpi.com.